ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

160 EX/9
١٦٠م ت/٩
بارس، ٢٠٠٠/٩/٢٢
الأصل: انجليزي

الدورة الستون بعد المائة

البند ٣,٢,٢ من جدول الأعمال المؤقت

توصيات اللجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المختصة بالتربية

الملخص

طبقاً للقرار ١٥٩م ت/٣,١,١، الجزء ثالثاً، يقدم المدير العام هذه الوثيقة لبيان شروط "الاتفاق الإطاري بين اليونسكو واليونيسيف بشأن التعاون في ميدان التربية" المبرم في ٩ فبراير/شباط ١٩٩٩، وذلك فيما يخص القضايا المحددة في القرار ١٥٧م ت/٣,٢,١، وعلى ضوء مشاورات أُجريت بين المنظمتين مؤخراً.

القرار المطلوب: الفقرة ١٠.

١ - طبقاً لأحكام الفقرة ٦ من القرار ١٥٧م ت/٣,٢,١، أحاط المدير العام المجلس التنفيذي علماً في الفقرة ٧ من الوثيقة ١٥٩م ت/إعلام ٣، بأنه أُجريت بعض المشاورات والمبادلات الثنائية بين اليونيسيف واليونسكو لبحث مسألة التعاون بين المنظمتين ولتوضيح شروط "الاتفاق الإطاري بين اليونسكو واليونيسيف بشأن التعاون في ميدان التربية" المبرم في ٩ فبراير/شباط ١٩٩٩ (انظر القرار ١٥٩م ت/٣,١,١، الجزء ثالثاً). ولهذا الغرض، اضطلع مساعد المدير العام للتربية بالإنابة ببعثتين إلى اليونيسيف في نيويورك في يوليو/تموز وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ حيث التقى بالمدير التنفيذي لليونيسيف وبكبار موظفيها. كما أوفدت اليونيسيف بعثة إلى اليونسكو في أغسطس/آب ٢٠٠٠.

الاختصاصات

٢ - ركّزت المشاورات على الأحكام الواردة في الاتفاق الإطاري مع التشديد بوجه خاص على القضايا المشار إليها في القرار ١٥٧م ت/٣,٢,١ والمتعلقة بما يلي: تقسيم العمل بحسب قدرات واختصاصات كل

منظمة؛ إمكانية إبرام اتفاقات تمويل جديدة؛ التعاون مع شركاء ومانحين ورُعاة من القطاع الخاص؛ آفاق اعتماد استراتيجيات مشتركة في مجال إعلام الجمهور. وقد بُحثت هذه القضايا مع مراعاة بيئات متنوعة – بما في ذلك الأوضاع التي تعقب النزاعات، ووباء الأيدز/السيدا، والدور الناشئ للتكنولوجيات الجديدة، وما إلى ذلك – وعلى ضوء الشراكة الوثيقة القائمة بين المنظمتين في عملية التعليم للجميع على المستوى القطري، كما اتضح ذلك في عملية تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠ وفي التحضير للمنتدى العالمي للتربية في داكار (أبريل/نيسان ٢٠٠٠).

٣ – وتمثل محور المشاورات في متابعة إطار عمل داكار (الذي اعتمد في داكار)، الذي تتعاون المنظمتان بمقتضاه بصورة متكاملة من أجل المضي قدماً بجدول الأعمال المشترك للتعليم للجميع. وتتفق المنظمتان على أن قدرات كل منهما تتركز في المجالات التالية:

- فاليونسكو، مع اختصاصها في الاضطلاع بدور قيادي وتقنيني، هي أقدر على القيام بما يلي:

(أ) تشجيع المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة في مجال التعليم الأساسي؛

(ب) وضع معايير نموذجية لمبادئ العمل ومؤشرات التقييم؛

(جـ) العمل على تأمين تأييد على مستوى رفيع؛

(د) تعزيز الشراكات مع أطراف فاعلة أخرى معنية بالتعليم للجميع، ولا سيما لدعم بناء القدرات ورسم السياسات على المستويين الإقليمي والوطني؛

(هـ) إتاحة الانتفاع بأحدث المعارف النظرية والتطبيقية في مجال التربية، وذلك بالاستناد إلى صلاتها الراسخة مع الأوساط الأكاديمية والبحثية، وإلى خبرتها المكتسبة من الأنشطة الرائدة التجديدية ذات الوجهة البحثية والعملية؛

- أما اليونيسيف، فنظراً لاهتمامها بالتعليم باعتباره حقاً أساسياً لجميع الأطفال، وعنصراً لا بدّ منه في البرامج المتكاملة المعنية بالأطفال، فإنها أقدر على القيام بما يلي:

(أ) تقديم المساعدة التقنية والمالية للتربية على المستوى الوطني، وذلك في إطار برامجها القطرية وبالتعاون الوثيق مع الشركاء الحكوميين وغيرهم من الشركاء الخارجيين؛

(ب) استكشاف وتعزيز الصلات بين التربية والعناصر الأخرى المتعلقة بتنمية الأطفال بصورة متكاملة؛

(جـ) تشجيع تشاطر ونشر الممارسات التجديدية المطبقة على مستوى القاعدة في مجال التربية، والناجمة عن الخبرة المكتسبة في برامج اليونيسيف القطرية؛

(د) الدعوة إلى الوفاء بحق جميع الأطفال في الحصول على تعليم أساسي جيد.

٤ – وعليه، ونظراً على وجه الخصوص للتعهدات التي أُعلنت في داكار، فسوف تركز المنظمتان على تعاضد جهودهما من أجل إعادة تعزيز القدرات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية لدعم تنفيذ توصيات داكار على المستوى الوطني. وسيجري في هذه العملية الجمع بين دور اليونسكو التقنيني فيما يخص تطوير المفاهيم ورسم السياسات بشأن الأنشطة التمهيدية، كالتخطيط والإدارة وبناء القدرات والمراقبة والتقييم في مجال التربية، وبين معارف اليونيسيف على المستوى التنفيذي، وحضورها على الصعيدين الإقليمي والوطني وأحيانا على الصعيد دون الإقليمي، وقدرتها على تحليل الاحتياجات والفرص التربوية وعلى تخطيط وتمويل وتنفيذ الأنشطة على المستوى الوطني. وتعترف المنظمتان بأهمية العمل على المستوى القطري بالتشارك مع مجموعة واسعة النطاق من الشركاء في إطار آليات الأمم المتحدة القائمة وغيرها من آليات البرمجة الشاملة، وبأهمية تطبيق المبادرات القائمة والمشتركة بين وكالات متعددة مثل المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن افريقيا، والنشاط القطري المعني بانخفاض مستوى التسجيل بالمدارس (بالتعاون مع البنك الدولي)، وفريق العمل المشترك بين الوكالات والمعني بدمج الوقاية من مرض الأيدز/السيدا في المناهج المدرسية.

مجالات محددة للتعاون

٥ – بعبارة أدق، فإن الاتفاق الإطاري يحدد المجالات الرئيسية التي يتركز عليها التعاون بين المنظمتين استناداً إلى التعهدات وجداول الأعمال المشتركة بينهما. وطبقا للمبدأ العام المحدد في الفقرة ٣ أعلاه، من المتوقع أن يتمثل التنظيم الأفضل لدور اليونسكو، في التركيز على المجالات المحددة التالية:

(أ) إعداد المناهج الدراسية وتدريب المعلمين؛ العلوم والتكنولوجيا والمعلومات والثقافة، ولا سيما تسخير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال للإسهام في تحقيق أهداف التعليم للجميع؛

(ب) ضمان نوعية التعليم، ولا سيما عن طريق معهد اليونسكو للإحصاء، وبناء القدرات الوطنية والإقليمية لجمع ونشر المعلومات التحليلية؛

(جـ) تقديم أفكار ثاقبة ووضع توقعات عالمية فيما يتعلق بمرض الأيدز/السيدا، وتوفير التعليم والرعاية للفتيات ولمرحلة الطفولة المبكرة، بالتعاون مع وكالات أخرى [بينما تضطلع اليونيسيف بدور قيادي مباشر في تخطيط وتنفيذ أنشطة محددة على الصعيد الوطني]؛

(د) استغلال ميزة اليونسكو النسبية في مجال تعليم الكبار، ولا سيما في مجال تعليم النساء، وإكمال العمل الجاري الذي يُنفذ في إطار مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات عن طريق إعداد برنامج متين في مجال تعليم النساء؛

(هـ) الديمقراطية وأساليب تدبير الشؤون العامة في إطار النظم التعليمية، سواء على مستوى المدارس والصفوف الدراسية أو على مستوى أي إطار آخر للتعلّم، الأمر الذي يُعتبر ذا أهمية حاسمة بالنسبة للإصلاح التربوي ولتغيير النظم التعليمية القائمة.

٦ – وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى التعاون في مجال التعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء، استناداً إلى الميزة النسبية التي تتمتع بها اليونيسيف في تلبية أكثر الاحتياجات التربوية إلحاحاً في حالات الطوارئ، وذلك عن طريق تقييم الاحتياجات التربوية والاجتماعية النفسية بسرعة، وتوفير التجهيزات والمواد، وتعبئة التجاوب من جانب الآباء وعلى المستوى المحلي، ودعم إعداد المناهج الدراسية وتنمية قدرات المعلمين بلا إبطاء، ودمج عنصر في نظام التعليم يتيح الاستجابة لحالات الطوارئ. أما مساهمة اليونسكو في هذا الصدد، فإنها تتمثل أيضاً في تقديم المساعدة من أجل تلبية الاحتياجات التربوية وتقييم الأضرار، ومساعدة البلدان على الاستعداد للانتقال من حالة الطوارئ إلى حالة إعادة البناء.

اتفاق التمويل وجمع الأموال

٧ – ليس من المزمع إبرام أي اتفاق جديد للتمويل، ومع ذلك فإن من المتوقع أن تعمل المنظمتان على ضمان التكامل بدلا من التنافس في أنشطة جمع الأموال، مع ضمان قيامهما بما يلي:

(أ) السعي إلى نقل رسائل واضحة إلى المانحين بشأن الأهمية الحيوية للاستثمار في مجال التعليم، وذلك لزيادة المبلغ الإجمالي لتمويل التعليم؛

(ب) مواصلة تعاونهما المثمر على المستوى القطري، حيث تقدم اليونيسيف من خلال برامجها القطرية مساعدات مالية إلى البلدان لأغراض تربوية.

استراتيجية مشتركة لإعلام الجمهور

٨ – بناء على تجارب المنظمتين في التعاون معاً أثناء عملية تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠، فإنهما مقتنعتان بمزايا التعاون في مجال إعلام الجمهور والترويج للتعليم للجميع، وبالتالي فإنهما عازمتان على استغلال الخبرة الإيجابية المكتسبة من هذه الشراكة، وذلك بالتركيز على ما يلي:

(أ) إعداد رسائل واستراتيجيات مشتركة للدعوة إلى النهوض بالتعليم للجميع؛

(ب) تشاطر الخبرات وتطبيق الاستراتيجيات الداعية إلى تحقيق التعليم للجميع، وذلك بإتاحة إمكانية انتفاع كل من المنظمتين بشبكات المنظمة الأخرى، ومن ذلك مثلا شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة، وشبكة اليونسكو للجان الوطنية، وشبكة المنظمات غير الحكومية.

آليات التعاون

٩ – سيجري تعزيز التعاون على صعيد التنظيم الإداري بين هاتين الوكالتين، عن طريق ما يلي:

– على <u>المستوى العالمي</u>:

(أ) اللجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المختصة بالتربية باعتبارها مصدرا لتقديم التوصيات الاستراتيجية من أجل التعاون، على النحو المذكور في الاتفاق الإطاري؛

(ب) تمثيل اليونيسيف في كل من الفريق الرسمي الرفيع المستوى وفريق العمل المعني بالتعليم للجميع، اللذين أنشأتهما اليونسكو لتقديم المشورة إلى الشركاء المعنيين بالتعليم للجميع، فيما يخص أنشطة محددة لمتابعة منتدى داكار؛

- على المستوى الإقليمي:

إقامة اتصالات منتظمة (اجتماعات، مراسلات بالبريد الإلكتروني، وما إلى ذلك) بين الهيئات الإقليمية التابعة للمنظمتين؛

- على المستوى الوطني:

(أ) إقامة اتصالات مؤسسية منتظمة بين المكاتب القطرية لليونيسيف والمكاتب دون الإقليمية/الجامعة لليونسكو بغية مناقشة عمليات محددة للتدخل على المستوى القطري؛

(ب) التشارك في الإسهام في آليات التعاون على مستوى منظومة الأمم المتحدة – مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية – وغير ذلك من المحافل، إما عن طريق المكاتب القطرية لليونيسيف أو عن طريق اللجان الوطنية لليونسكو.

١٠- وعلى ضوء المذكور أعلاه، قد يود المجلس التنفيذي اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **وقد درس** الوثيقة ١٦٠م ت/٩،

٢ – **وإذ يذكّر** بأحكام الفقرة ٦ من قراره ١٥٧م ت/٣,٢,١، وبالجزء ثالثاً من قراره ١٥٩م ت/٣,١,١،

٣ – **يحيط علما** بالجهود التي يبذلها المدير العام لتعزيز التعاون بين اليونسكو واليونيسيف، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ إطار عمل داكار؛

٤ – **ويدعو** المدير العام إلى متابعة هذه المبادرات وإبلاغ الدورة القادمة للجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المختصة بالتربية، المزمع عقدها في ٢٠٠١، بهذا الشأن.

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

160 EX/9 Corr.
١٦٠م ت/٩ تصويب
بارس، ٢٠٠٠/٩/٢٥
الأصل: انجليزي

الدورة الستون بعد المائة

البند ٣,٢,٢ من جدول الأعمال المؤقت

توصيات اللجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المختصة بالتربية

تصويب

يستعاض عن نص الفقرة ٣ بالنص التالي:

"٣ – وتركّز جوهر المشاورات على متابعة إطار عمل داكار (الذي اعتُمد في داكار)، العمل الذي تتعاون عليه المنظمتان بصورة متكاملة من أجل المضي قدماً بجدول الأعمال المشترك للتعليم للجميع. وقد جرت مناقشة الموضوعات التالية:

- إن اليونسكو، التي تملي عليها مهامها الاضطلاع بدور قيادي وتقنيني، تتبوأ الموقع المناسب من أجل القيام بما يلي:

(أ) تشجيع المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة في مجال التعليم الأساسي؛

(ب) وضع معايير نموذجية لمبادئ العمل ومؤشرات التقييم؛

(جـ) العمل على استقطاب التأييد على مستوى رفيع؛

(د) تعزيز الشراكات مع أطراف فاعلة أخرى معنية بالتعليم للجميع، ولا سيما لدعم بناء القدرات ورسم السياسات على المستويين الإقليمي والوطني؛

(هـ) إتاحة الانتفاع بأحدث المعارف النظرية والتطبيقية في مجال التربية، وذلك بالاستناد إلى صلاتها الراسخة مع الأوساط الأكاديمية والبحثية، وإلى خبرتها المكتسبة من الأنشطة الرائدة التجديدية ذات الوجهة البحثية والعملية؛

- أما اليونيسيف، فنظراً لاهتمامها بالتعليم باعتباره حقاً أساسياً لجميع الأطفال، وعنصراً لا بدّ منه في البرامج المتكاملة المعنية بالأطفال، فإنها في المكان المناسب من أجل القيام بما يلي:

(أ) تقديم المساعدة التقنية والمالية للتربية على المستوى الوطني، وذلك في إطار برامجها القطرية وبالتعاون الوثيق مع الشركاء الحكوميين وغيرهم من الشركاء الخارجيين؛

(ب) استكشاف وتعزيز الصلات بين التربية والعناصر الأخرى المتعلقة بتنمية الأطفال بصورة متكاملة؛

(جـ) تشجيع تشاطر ونشر الممارسات التجديدية المطبقة على مستوى القاعدة في مجال التربية، والناجمة عن الخبرة المكتسبة في برامج اليونيسيف القطرية؛

(د) الدعوة إلى الوفاء بحق جميع الأطفال في الحصول على تعليم أساسي جيد.